

Distr.: General
4 June 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البند ١٥٧ من جدول الأعمال

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس

الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)

تمويل دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن تمويل دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (A/63/867). وخلال نظرها في التقرير، اجتمعت اللجنة بممثلي الأمين العام الذين قدموا مزيداً من المعلومات والإيضاحات.

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس الأمن قد أعرب، بقراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، عن نيته إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال بوصفها قوة لاحقة للبعثة، رهنا باتخاذ المجلس قراراً إضافياً بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي إطار السعي إلى إدماج قوات البعثة في عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، طلب المجلس إلى الأمين العام تزويد البعثة بمجموعة من عناصر الدعم اللوجستي الذي توفره الأمم المتحدة تشمل المعدات والخدمات لكنها لا تشمل تحويل الأموال إلى البعثة، وذلك حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ أو لحين اتخاذ المجلس قراراً في هذا الشأن أيهما أسبق.

٣ - وتشير اللجنة الاستشارية كذلك إلى أنه، استجابة لطلب مجلس الأمن، قدم الأمين العام، في تقرير مؤرخ ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ (A/63/758)، عملاً بالفقرة ٢ من الجزء الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ ألف، طلب إذن للدخول في التزامات، مع



تقسيمها إلى حصص مقررة، للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بمبلغ ٩٠٠ ٩٠٦ ٨٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وفي القرار ٦٣/٢٧٥، أذنت الجمعية العام للأمم العام بالدخول في التزامات لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة من ١ أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بمبلغ إجمالي لا يتجاوز ٩٠٠ ٧٩٠ ٧٧ دولار، وقررت أن تقسم ذلك المبلغ فيما بين الدول الأعضاء.

٤ - وفي وقت لاحق، قضى مجلس الأمن، في قراره ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، بالإذن للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالإبقاء على البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ للاضطلاع بولايتها القائمة. وطلب المجلس إلى الأمين العام تطبيق نهج تدريجي على نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال ورد بيانه في الفقرات من ٨٢ إلى ٨٦ من تقريره المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (S/2009/210)، يتسنى للأمم المتحدة من خلاله أن تمضي في تقديم الدعم للبعثة وبناء قدرات المؤسسات الصومالية، مع مواصلة التخطيط لنشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الوقت المناسب.

٥ - وفي الفقرة ١٧ من القرار ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، طلب المجلس إلى الأمين العام مواصلة تقديم مجموعة من عناصر الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تشمل المعدات والخدمات ولا تشمل تحويل الأموال، وذلك حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وفي الفقرة ١٩ من القرار، طلب المجلس إلى الأمين العام مواصلة تقديم الدعم التقني وإسداء مشورة الخبراء للاتحاد الأفريقي فيما يقوم به من عمليات التخطيط للبعثة ونشرها عن طريق فرقة التخطيط القائمة والتابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا.

٦ - وبناء عليه، وفي سبيل مد البعثة بدعم لوجستي متواصل، يشمل المعدات والخدمات، وفي انتظار تقديم الميزانية المقترحة لدعم البعثة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى الجمعية العامة، يطلب الأمين العام، عملاً بالفقرة ٢ من الجزء الرابع من قرار الجمعية ٤٩/٢٣٣ ألف، الإذن للدخول في التزامات، مع تقسيمها إلى حصص مقررة، للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بمبلغ ٧٠٠ ٦٧٣ ١٨٥ دولار.

٧ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ١٤ من تقريره الوارد في الوثيقة A/63/867 إلى أن الاحتياجات المتوقعة البالغة ٦٠٠ ٥٢٤ ٣٨ دولار للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة تعكس في جملة ما تعكسه مخصصات حصص الإعاشة اليومية للقوة المتوقع أن يبلغ متوسط قوامها ٢٨٣ ٦ فرداً في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مع مراعاة عامل تأخير نشر بنسبة ٢٠ في المائة. وعلمت اللجنة الاستشارية أن هناك حالياً خمس كتائب على الأرض في مقديشو مجموع قوامها ٣٠٠ ٤ فرد. وإضافة إلى ذلك، هناك كتيبة

أخرى من بوروندي جاهزة للنشر وتم تلقي تعهد قاطع من كتيبة من سيراليون. غير أنه من غير المتوقع أن تنتشر هذه الكتيبة قبل ثلاثة أشهر على الأقل.

٨ - ولدى الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن دولة عضوا تفي حاليا باحتياجات "دعم الحياة" في البعثة بموجب ترتيب طلب توريد. غير أنه كان من المتوقع أن تكون هناك ترتيبات خاصة للأمم المتحدة لدعم البعثة، بما في ذلك حصص الإعاشة والوقود والمياه، بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٩، وقد حسبت الاحتياجات التمويلية استنادا إلى أسعار تقديرية مماثلة للأسعار الجارية في عمليات مشابهة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وكانت عملية الشراء اللازمة تجري وفقا لإجراءات الأمم المتحدة، بغية إيجاد عدد من ترتيبات التوريد المنفصلة للاستعاضة عن المورد الحالي المتعدد المهام.

٩ - ويشير الأمين العام في الفقرة ١٥ من تقريره، إلى أن الاحتياجات المتوقعة للموظفين المدنيين البالغة ١٣ ١٧٠ ٠٠٠ دولار تعكس الاحتياجات التي تلزم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفرقتي التخطيط والدعم في كل من نيويورك وأديس أبابا، إلى جانب فريق مراجعي الحسابات المقيم المكون من أربعة أعضاء الذي سيدمج في المكتب. وتغطي احتياجات المكتب من الموارد مرتبات الموظفين والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والتكاليف العامة للموظفين لـ ١١٥ موظفا دوليا و ١١٠ موظفين وطنيين ستكون مقار أعمالهم في المكتب الرئيسي في نيروبي وقاعدة اللوجستيات والمرور العابر في مومباسا، كينيا (انظر الفقرة ١٥ أدناه). وتعكس التقديرات عملية النشر على مراحل للموظفين المقترحين للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، مع تطبيق عامل تأخر في الاستقدام يساوي ٣٠ في المائة للموظفين الدوليين و ٢٠ في المائة للموظفين الوطنيين.

١٠ - ويشير الأمين العام، كذلك في الفقرتين ١١ و ١٢ من تقريره، إلى أن مجلس الأمن يطلب أيضا إلى الأمين العام، في قراره ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، مواصلة تقديم الدعم التقني وإسداء مشورة الخبراء للاتحاد الأفريقي بخصوص التخطيط للبعثة ونشرها. وبالتالي فإن تقديرات تكاليف الموظفين المدنيين تعكس أيضا احتياجات ٣٤ وظيفة لفريقي التخطيط في أديس أبابا ونيويورك. وقد حُفِّض العدد الإجمالي لموظفي التخطيط المكرّسين الذين يقدمون الدعم للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا من ١٩ إلى ١٤ موظفا دوليا. وسيظل عدد الموظفين الوطنيين دون تغيير (أربعة موظفين). وستستمر جهود التخطيط والتنسيق في نيويورك وسيظل عدد الموظفين كما كان في الفترة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ (١٦ موظفا). بيد أن الأمين العام يقترح إعادة هيكلة فريق التخطيط والتنسيق للصومال الموجود لدعم عملية حفظ السلام تابعة للأمم

المتحدة في الصومال مستقبلاً، وإنشاء فريق مصغر في حدود مستوى الملاك الوظيفي السابق ليشكل قدرة دعم تشغيلي متكامل مكرّسة في مقر الأمم المتحدة لخدمة المكتب. وسيتألف فريق دعم المكتب من خمسة موظفين، بينما يتألف فريق التخطيط والتنسيق للصومال من ١١ موظفاً.

١١ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الزيادة الكبيرة في عدد الوظائف الوطنية المقترحة (١١٥ وظيفة مقابل ٥٥ وظيفة للفترة السابقة). وتشير اللجنة إلى أن تقديرات الفترة السابقة تغطي تكاليف ما مجموعه ٢٠٤ موظفين للمكتب في نيروبي، على أن يكون هناك وجود صغير في أديس أبابا وعنتيبي، أوغندا (انظر الوثيقة A/63/780، الفقرة ١٦). وأبلغت اللجنة، عند الاستفسار، أن المكتب ليس لديه في الوقت الحالي أي وجود في أديس أبابا أو في عنتيبي، وأنه لم يعد يعتزم إنشاء أي ملاك وظيفي في أي من هذين الموقعين. وبالتالي حُذف من المقترح الحالي ما كان يتصل بذلك من وظائف مدرجة في الطلب السابق لإذن الدخول في التزامات.

١٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك أن المكتب لديه حالياً ١١ موظفاً التحقوا بالعمل (١٠ موظفين في نيروبي وموظف واحد في مومباسا)، و ٨ موظفين في حالة سفر و ٦ موظفين يجري استقدامهم. وكان المكتب قد أنشأ خلية صغيرة لاستقدام الموظفين في نيروبي للتعجيل باستقدام الموظفين المدنيين، ويُتوقع أن يتم استقدام ما بين ٣٥ و ٤٠ موظفاً كل شهر.

١٣ - ويشير الأمين العام في الفقرات من ١٦ إلى ١٩ من تقريره (A/63/876) إلى أن الاحتياجات التشغيلية المقدّرة البالغة ١٠٠ ٩٧٩ ١٣٣ دولار تعزى أساساً إلى المرافق والهياكل الأساسية (٩٠٠ ٠١٣ ٨٨ دولار) والنقل البري (٨٠٠ ٣٣٩ ٦ دولار) والنقل الجوي (٨٠٠ ١٢٥ ٨ دولار) والاتصالات (٨٠٠ ٨٥٩ ٨ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٥٥٢ ٥ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (١١ ٢٨٥ ٠٠٠ دولار).

١٤ - وحسب الأمين العام، تشمل تقديرات تكاليف المرافق والهياكل الأساسية احتياجات الأشهر الستة الأولى من برنامج مدته عامان لتشييد مرافق قياسية للأمم المتحدة للوحدات العسكرية في تسعة مواقع في مقديشو وقاعدة اللوجستيات والمرور العابر في مومباسا في امتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وقد أبلغت اللجنة الاستشارية أنه لم يتم بعد القيام بالزيارات الميدانية لاختيار جميع مواقع المعسكرات التسعة في مقديشو. وتشمل هذه القيمة التقديرية أيضاً الاحتياجات اللازمة لاستكمال بناء مقر القوة ومرفق طبي من المستوى الثاني

كانت مخصصات جزئية قد رصدت له في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وقد طُبِّق عامل تأخر في التنفيذ يساوي ٣٠ في المائة على ما يلزم برنامج التشييد من احتياجات من الموارد.

١٥ - وحسبما يبين الأمين العام في الفقرة ٨ من تقريره، فإن قاعدة اللوجستيات والممرور العابر في مومباسا، المذكورة أعلاه، يجري إنشاؤها لإدارة إعداد ونقل اللوازم والمعدات والأفراد إلى مقديشو. وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها أن مومباسا قد اختيرت بدلا من عنتبي لتكون مقراً للقاعدة نظراً لإمكان تحقيق وفورات هامة تحت بند التكاليف التشغيلية نتيجة لما يلي: (أ) اعتماد الشحن البحري بين مومباسا ومقديشو بدلا من النقل الجوي من عنتبي؛ (ب) عدم الاحتياج إلى نقل البضائع براً من مومباسا إلى عنتبي؛ (ج) انخفاض عدد ساعات الطيران بالنسبة للشحن الجوي نظراً لأن مسافة السفر من مومباسا إلى مقديشو أقصر (٩٠٠ كيلومتر بالمقارنة بـ ١٤٠٠ كيلومتر من عنتبي).

١٦ - وكما يبين الأمين العام، في الفقرة ٨ من تقريره، فإنه نظراً لأن النقل الجوي إلى مطار مقديشو يتسم بغلاء التكلفة ومعرض للهجوم في الوقت نفسه سيتحول التركيز نحو النقل البحري للشحنات السائبة. وفي هذا الصدد، أبلغ ممثلو الأمين العام اللجنة الاستشارية بأن مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قد دخل طرفاً في ترتيب مع العملية أطلنطا، وهي بعثة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي منشأة في ٨ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٨ للمساهمة في ردع أعمال القرصنة والسطو المسلح وقمعها قبالة الشاطئ الصومالي. وبمقتضى شروط ذلك الترتيب، توفر لكل سفينة من سفن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وسفن الأمم المتحدة وحدات عسكرية تصحبها من مومباسا إلى مقديشو ذهاباً وإلى مومباسا إياباً. كما أُبلغت اللجنة بأن هناك مفاوضات جارية مع برنامج الأغذية العالمي بشأن التعاون في مجال النقل البحري. وتتوقع اللجنة الاستشارية توفير معلومات تفصيلية عن هذه الترتيبات في سياق مشروع مقبل للميزانية.

١٧ - واللجنة الاستشارية على ثقة من أن مشروع الميزانية المشار إليه في الفقرة ١٩ أدناه سيبين درجة وضوح وظائف أكبر في مختلف الهياكل الإدارية المشار إليها في تقرير الأمين العام، التي يبدو أنها معقدة أكثر من اللازم. كما أن اللجنة على ثقة من أن الأمين العام سيقدم اقتراحاً يدعو إلى زيادة توحيد مراكز العمل التابعة لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلاً عن وصف أوضح لأدوار كل من هذا المكتب ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن افتراضات التخطيط لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي قد جرى صقلها في الأشهر الثلاثة التي مضت منذ أن أصدر الأمين العام

طلبه السابق الداعي إلى منحه سلطة الالتزام. وعلى الرغم من ذلك، فإن تقرير الأمين العام لا يرد تماماً على عدد من التعليقات والملاحظات الصادرة عن اللجنة الاستشارية في تقريرها السابق (A/63/780). وبالتالي، فإن اللجنة الاستشارية تكرر تلك التعليقات والملاحظات وتتوقع أن تعالج معالجة تامة في مشروع مقبل للميزانية.

١٩ - وعلى النحو المبين في الفقرة ٦ أعلاه، فإن الطلب الحالي الخاص بمنح سلطة الالتزام قد قدم بانتظار التقدم إلى الجمعية العامة بالميزانية المقترحة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تُعد، على سبيل الأولوية، الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠، بما في ذلك وصف تفصيلي للنفقات الفعلية المتكبدة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وتُقدم إلى الجمعية العامة للبت فيها مبكراً في الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والستين.

٢٠ - والإجراءات التي يتعين على الجمعية اتخاذها مبينة في الفقرة ٢٠ من تقرير الأمين العام (A/63/867). وإذ تضع اللجنة الاستشارية في الاعتبار تعليقاتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات السابقة، فضلاً عن قرار الجمعية السابق الذي يأذن للأمين العام بالدخول في التزامات لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٧٥)،، وإذ تعمل بافتراض أن الجمعية ستُقدم إليها ميزانية كاملة لكي تبت فيها في مستهل الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والستين، فإنها توصي بأن تأذن الجمعية للأمين العام بالدخول في التزامات للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بمبلغ ١٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار. كما توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية على تقسيم ذلك المبلغ للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. إلا أن اللجنة الاستشارية تشدد على أن توصيتها بشأن سلطة الالتزام لا تحجر بأي حال على الموقف الذي قد تتخذه اللجنة بشأن الهيكل والعدد ورتب الوظائف وبشأن الموارد الأخرى المعتمز توفيرها لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أو عملية مقبلة تقوم بها الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال.